الازمة السياسية في العراق وتأثيرها على الامن والاستقرار في المنطقة

The political crisis in Iraq and its impact on security and stability in the region

م.م شيماء فاضل نصيف

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/١١/٧ تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٢/١٦ تاريخ النشر: ٢٠٢٥/٤/٣٠

الملخص

تشكل الأزمات معضلة هامة تعاني منها الدول على اختلافها وتبعاً لمستويات ونواحي متعددة، وتبرز الأزمات السياسية اعتبارها تكون إما داخلية أي ضمن مكونات الدولة ذاتها، أو خارجية بفعل عوامل وفواعل دولية أخرى، حيث تُعرَّف الأزمة السياسية بأنها حالة من عدم الاستقرار تؤثر على المؤسسات السياسية وتعيق عملية صنع القرار. تتجلى تداعيات هذه الأزمات في تفشي الفساد، وتراجع الثقة في المؤسسات، وزيادة التوترات الاجتماعية، وفي السياق العراقي، تتمثل الأزمة السياسية في صراعات القوى بين الكتل السياسية، مما أدى إلى انعدام الاستقرار الحكومي وتفشي الفوضى، وعليه أدت هذه الازمة إلى وجود تأثيرات وانعكاسات على المستوى الداخلي والإقليمي على الدول الأخرى، تنعكس تداعيات هذه الأزمة على الأمن والاستقرار في المنطقة بشكل كبير. إذ يُعد العراق نقطة محورية في الشرق الأوسط، حيث تؤثر الأزمات الداخلية على الدول المجاورة. تساهم الفوضى السياسية في زيادة نشاط الجماعات المتطرفة، مثل تنظيم داعش، مما يزيد من التهديدات الأمنية في المنطقة، علاوة على ذلك، تؤدي الأزمات السياسية إلى تدفق اللاجئين إلى الدول المجاورة، مما يفاقم الأوضاع الإنسانية

في تلك البلدان. كما أن انعدام الاستقرار في العراق يضعف جهود التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب ويعزز من التوترات بين الدول.

يعد العراق أحد أهم الدول في منطقة الشرق الأوسط، والذي عانى من الصراعات الأزمات على المستوى الداخلي والخارجي، ونتيجة لزيادة هذه التوترات والأزمات لا سيما على المستوى الإقليمي أدى ذلك إلى تعزيز نشاط الجماعات المتطرفة و تدفق اللاجئين، كما أن ضعف الحكومة العراقية انعكس سلبًا على جهود مكافحة الإرهاب، مما زاد من المخاطر الأمنية على الدول المجاورة.

Abstract

Crises pose an important dilemma for all countries, depending on various levels and aspects .political crises are characterized as being either internal, i.e. within the components of the state itself, or external due to other international factors and actors. a political crisis is defined as a state of instability that affects political institutions and hinders the decision-making process. The repercussions of these crises are manifested in the spread of corruption, a decline in trust in institutions, and an increase in social tensions, and in the Iraqi context, the political crisis is represented by power struggles between political blocs, which led to government instability and rampant chaos, and therefore this crisis led to effects and repercussions at the internal and regional level on other countries, the repercussions of this crisis on security

and stability in the region are reflected significantly. Iraq is a focal point in the Middle East, where internal crises affect neighboring countries. Political chaos contributes to an increase in the activity of extremist groups, such as ISIS, which increases security threats in the region. Moreover, political crises lead to an influx of refugees to neighboring countries, worsening the humanitarian situation in those countries. The instability in Iraq also weakens regional cooperation efforts to combat terrorism and strengthens tensions between states.

Iraq is considered one of the most important countries in the Middle East, which has suffered from conflicts and crises at the internal and external levels, and as a result of the increase in these tensions and crises, especially at the regional level, this led to the strengthening of the activity of extremist groups and the influx of refugees, and the weakness of the Iraqi government negatively reflected on the efforts to combat terrorism, which increased security risks for neighboring countries.

المقدمة

تُعد الأزمة السياسية في العراق وتأثيرها على الأمن والاستقرار في المنطقة من المواضيع ذات الأهمية الكبيرة والتي تستحق التحليل العميق والدراسة الشاملة. إن الوضع السياسي في العراق قد شهد تحولات هامة وأحداث ملحوظة على مر السنوات، مما أثر بشكل كبير على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

تأثير الأزمة السياسية في العراق لا يقتصر فقط على البلاد نفسها، بل يمتد ليشمل الجوانب الأمنية والاستقرار في المنطقة بأسرها، إن العواقب الإقليمية لهذه الأزمة قد تكون مدمرة وتشمل تأثيرات على الأمن الإقليمي والدولي، وقد تثير توترات جديدة وتعقيدات سياسية تعكر صفو العلاقات بين الدول المجاورة والفاعلين الإقليميين.

من خلال استكشاف جذور الأزمة السياسية في العراق، وتحليل تأثيرها على الأمن والاستقرار في المنطقة، ودراسة السيناريوهات المحتملة للمستقبل والسبل الكفيلة بتحقيق الاستقرار والسلام في هذا البلد الحيوي والمهم في منطقة الشرق الأوسط.

أولاً- إشكالية الدراسة:

عانى العراق من مجموعة من الأزمات المتلاحقة التي ارتبطت بمرحلة ما بعد سقوط النظام السابق والاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وما تبعه من أزمات متلاحقة على صعيد البلاد أدت إلى وجود حالة من انعدام الاستقرار في البلاد، وانعكاسها على مستوى المنطقة، لا سيما ما يتعلق بالإرهاب، وتعدد القوى الفاعلة ومن هذا المنطلق يبرز تأثير هذه الأزمات السياسية وانعكاسها على الأمن والاستقرار في المنطقة، ومن هنا، نطرح الإشكالية الاتية: ما هو تعريف الأزمة السياسية وأبعادها، وما هو تأثير الأزمة السياسية التي عانى منها العراق وانعكاسها على الأمن والاستقرار في المنطقة؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية الآتية:

١- ما هو مفهوم وتعريف الأزمات السياسية وأبعادها ؟

٢- ما هي طبيعة الأزمات السياسية التي عانى منها العراق منذ عام ٢٠٠٣ ؟

٣- ما هو تأثير الأزمة السياسية في العراق على الأمن والاستقرار في المنطقة؟

ثانياً- فرضية البحث:

تشكّل الأزمات والصراعات السياسية دوراً أساسياً في انعدام أمن واستقرار الدول على العديد من المستويات، إضافة إلى الانعكاسات التي تنجم عن هذه الأزمات على المستوى الإقليمي وكذلك الدولي، ومن هنا تبرز العراق باعتبارها أحد أهم الدول التي عانت من أزمات وصراعات سياسية امتدت منذ مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وما نتج عن هذه الأزمات من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الصعيد الإقليمي والارتدادات المتعلقة بها.

ثالثاً- أهمية البحث:

تكتسب هذه الدراسة أهمية نظراً لحاجة المكتبة العربية للدراسات التي تتعلق بانعكاسات وتأثير الأزمة السياسية في العراق على المنطقة، وكيف تتعامل العراق مع هذه الأزمة وانعكاساتها؟

رابعاً- أهداف الدراسة:

١- التعريف بالأزمات وتداعياتها .

٢- معرفة طبيعة الأزمات السياسية التي مر بها العراق منذ عام ٢٠٠٣

٣- معرفة تأثير الأزمة السياسية في العراق على الأمن والاستقرار في المنطقة

رابعاً- المنهجية:

سيتم خلال البحث استخدام المنهج الوصفي التحليلي، فضلاً عن المنهج التاريخي لمعرفة تاريخ الأزمات السياسية التي عصفت بالعراق منذ عام ٢٠٠٣، وتأثير هذه الأزمات على واقع المنطقة أمنياً ومدى استقرارها.

خامساً- هيكلية البحث:

سيتم تقسيم البحث إلى مبحثين، سيتناول المبحث الأول مفهوم الأزمات السياسية وتداعياتها، إذ أن المطلب الأول سيتناول مفهوم الأزمة وتداعياتها، والمطلب الثاني سيتطرق إلى طبيعة الأزمة السياسية في العراق منذ عام ٢٠٠٣، أما بالنسبة للمبحث الثاني سيتناول تداعيات وتأثير الأزمة السياسية في العراق على واقع الأمن والاستقرار في المنطقة، المطلب الأول سيبحث في التأثير الأمني ولاسيما بالنسبة لانتشار حركات الإرهاب، أما المطلب الثاني سيتناول أبعاد الأزمة السياسية على الصعيد الداخلي والإقليمي.

المبحث الأول: مفهوم الأزمات السياسية وطبيعتها في العراق

تتجلى الأزمات السياسية كظاهرة معقدة وحيوية تشتهر بأنها تهدد الاستقرار والتنمية في العديد من البلدان، ومن بين هذه البلدان يبرز العراق كواحد من أبرز الأمثلة، تُعرف الأزمة السياسية على أنها حالة تصطدم فيها المصالح والآراء المختلفة داخل نظام سياسي معين، مما يؤدي إلى تعثر العملية الحكومية وزعزعة الاستقرار، في العراق اذ تمثل الأزمات السياسية جزءًا لا يتجزأ من تاريخه الحديث، إذ تشهد البلاد تحديات سياسية مستمرة تتراوح بين الانقسامات العرقية والطائفية والصراعات السياسية، تعكس هذه

الأزمات تنوع القوى والمصالح داخل البلاد والتحديات الهيكلية التي تواجه عملية بناء دولة ديمقراطية ومستقرة.

تتنوع طبيعة الأزمات السياسية في العراق بين الصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية، مما يجعلها تحتاج إلى استراتيجيات شاملة للتعامل مع تلك الأوضاع المعقدة. يتطلب فهم هذه الأزمات تحليلًا عميقًا للعوامل التاريخية والثقافية والسياسية التي تغذي تلك الصراعات وتجدد دورها في تشكيل المشهد السياسي في البلاد.

يهدف هذا البحث إلى استكشاف طبيعة الأزمات السياسية في العراق، وتحليل أسبابها وتداعياتها على الاستقرار والأمن، واستكشاف سبل التصدي لهذه الأزمات وتحقيق السلام والاستقرار في هذا البلد الحيوي والمهم في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: مفهوم الأزمات

رغم تطوّر الأزمات، يظل جوهرها ثابتاً، إذ يعود أصل كلمة "أزمة" إلى الطب الإغريقي القديم، كانت تعبر عن نقطة تحول حاسمة في تقدم المرض، حيث تتعلق بشفاء المريض أو وفاته، خلال مدة زمنية محددة. بدون إدراك للأزمة، تظهر الأعراض التي يعاني منها المريض، والتي تنشأ نتيجة للصراع داخل جسمه[١]، تم استخدام هذا المصطلح في القرن السادس عشر في المعاجم الطبية وفي الأدب السياسي في القرن السابع عشر للدلالة على تصاعد التوتر في العلاقات بين الأطراف، وصار متداولاً في القرن التاسع عشر للدلالة على ظهور مشاكل خطيرة أو لحظات تحول مصيري في تقدم العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتخذها المجتمع[٢].

الأزمة لغوياً: تتضمن كلمة "أزمة" في اللغة معاني متعددة، وفقًا لتعريف مختار الصحاح تشير "الأزمة" إلى الشدة والضيق، ويشتق الفعل منها "أزم" بمعنى اشتداد الأمر وضيق الحال، في قاموس الرافدين هناك مفهومان للأزمة [٣]:

١- البحران: وهو التغيير المفاجئ سواء نحو الأفضل أو الأسوأ، خاصة في حالة الأمراض الحادة.

٢- الأزمة السياسية أو الاقتصادية: وهي مرحلة في العمل القصصي أو المسرحي تتداخل فيها العوامل بشكل كبير.

بالعودة إلى قاموس (ويبستر) الأمريكي، يتضح أن الأزمة تُعرف عادةً على أنها حالة خطيرة ومستعجلة تتطلب تدخلًا سريعًا، فإذا لم يحدث تغيير جوهري، قد يؤدي ذلك إلى وضع جديد قد يتسبب في نتائج وآثار صعبة [٤]، يمكن تعريف الأزمة أيضًا بأنها الوقت الذي ينشغل فيه الشخص أو يشعر بالقلق نتيجة لتغيير جذري وشديد الحدوث. بينما يصف البعض الآخر الأزمة على أنها نقطة تحول في الأوضاع تكون صعبة التنبؤ، وقد تؤدي إلى نتائج غير مرغوبة إذا كانت الأطراف غير مستعدة أو غير قادرة على التكيف معها وتفادي مخاطرها، وهناك من يركز على الجوانب المتناقضة السلبية والإيجابية للأزمة، حيث تُعتبر نقطة تحول تستدعي قرارًا يفتح الباب أمام مواقف جديدة سواء كانت سلبية أو إيجابية [٥].

أما اصطلاحاً: يعرف البعض الأزمة على أنها مرحلة محفوفة بالمخاطر الكبيرة أو التحديات الصعبة، كما يمكن تصويرها على أنها حالة شديدة وكبرى، أو بالحدة التي تكتنف قرارات صعبة في أي لحظة [٦]، عندما تتصاعد عناصر الصراع في إحدى العلاقات إلى درجة تهدد بتغيير جذري في الوضع، أو عندما تظهر مواقف تخرج عن السياق الاعتيادي مثل التحول من السلم إلى الحرب، يصعب السيطرة على الأمور [٧]. وإذا حدث

تحول مفاجئ عن السلوك المتعارف عليه، فإن ذلك يثير الاضطراب ويشكل تهديدًا للمصالح، مما يؤثر على الاستقرار. بشكل عام، تُعد الأزمة حدثًا غير متوقع أو موقفًا ذو تأثير واسع أو عميق، يتعلق سواء بمستقبل الفرد أو بإدارة المؤسسة بشكل عام، مما يهدد استمراريتها ويتطلب تدخلًا لمواجهتها وتقليل تأثيرها[٨].

"يصف مختار الصحاح" الأزمة بأنها الحالة التي تتميز بالشدة والقحط أو الضيق، حيث يجد كل شخص نفسه محصورًا بين جبلين متصارعين وفي موقع حرب مليء بالمخاطر [٩]. كما تعرف بأنها الحدث السلبي الذي لا يمكن تجنبه بغض النظر عن استعداد المؤسسة، والذي قد يؤدي إلى تدميرها أو على الأقل إحداث أضرار جسيمة بها [١٠].

تعد الأزمة لحظة حرجة وحاسمة ترتبط بمستقبل الكيان الإداري الذي يواجهها، وهي مشكلة تمثل صعوبة شديدة أمام صاحب القرار، مما يضعه في حالة من الارتباك الشديد، حيث يجد نفسه يتخذ قرارات ضمن دائرة من عدم اليقين ونقص المعرفة، وتشوش الأسباب بالنتائج.اذ يتسبب هذا التداعي المتلاحق في زيادة مستوى الغموض في تطورات ما قد ينشأ عن الأزمة [١١].

من ناحية أخرى، يمكن تعريف الأزمة على أنها تحول مفاجئ عن السلوك المعتاد، حيث تتداعى سلسلة من التفاعلات تؤدي إلى ظهور موقف مفاجئ يحمل تهديدًا مباشرًا للقيم أو المصالح الأساسية للدولة، مما يتطلب اتخاذ قرارات سريعة في ظروف عدم اليقين لتجنب انفجار الأزمة[١٢].

تمثل الأزمة حالة انتقالية تتسم بعدم التوازن والتوتر، وتشكل نقطة تحول تؤثر على مجريات الأحداث بشكل جذري. تتنوع خصائص الأزمة وأنواعها بحسب السياق الذي

تنشأ فيه والتأثيرات التي تُولِدُها، فضلاً عن أن للأزمة أنواع متعددة ومراحل مختلفة تمر بها، وعليه تؤثر على طبيعة الأزمة وتداعياتها وتفاصيلها.

صفات الأزمة

تتصف الأزمة بمجموعة من الخصائص والسمات التي تتكون منها هي[١٣] :

١. نقطة تحول تتطلب مواجهة الظروف الطارئة بشكل متزايد.
٢. حالة عدم اليقين ونقص المعلومات تكون سائدة.
٣. ضغط الوقت وضرورة اتخاذ قرارات صحيحة وسريعة دون مجال للخطأ، حيث لا يوجد وقت لتصحيح الأخطاء.
٤. نقص التحكم في الأحداث والقدرة على السيطرة عليها.
٥. الطابع المفاجئ والسرعة الكبيرة للأحداث.
٦. تهديد كبير للمصالح والأهداف، مثل خطر انهيار الكيان أو تضرر سمعته وكرامة صاحب القرار.

أنواع الأزمات

تتعدد أنواع الأزمات تبعاً لمصدرها والتي تتكون من الآتي [١٤]:

١- أزمة ناجمة عن الإنسان: تشير إلى الأزمات التي تنشأ نتيجة لتدخل الإنسان مباشرة، مثل التهديدات بالغزو العسكري، عمليات الإرهاب مثل خطف الطائرات والسفن والرهائن، والاضطرابات العامة. كما تشمل حوادث تلوث البيئة مثل تسرب الإشعاع والمواد الكيميائية والصناعية، الحرائق الكبيرة، وحوادث النقل مثل حوادث الطائرات والقطارات وغرق السفن الضخمة.

٢- أزمة طبيعية غير ناتجة عن النشاط البشري: اذ تشمل الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والبراكين والأعاصير، والفيضانات والجفاف ونضوب الموارد المائية.

٣- الهجوم على الأفراد أو الممتلكات: تحدث عندما يستهدف الهجوم الأشخاص أو الممتلكات.

٤- الهدف من الهجوم: يمكن أن يكون الهدف من الهجوم إرهابيًا مثل تفجير الطائرات دون تحديد مطالب، أو قد يكون ابتزازًا لفرض مطالب معينة كشرط لإنهاء الأزمة.

٥- موقع الحادث: يمكن أن تحدث الأزمات في مواقع محددة مثل حادث هبوط طائرة في مطار للتزود بالوقود، أو يمكن أن يتم تحديد موقع الحادث مسبقًا.

٦- مصدر الأزمة: تتعلق بمصدر الأزمة، سواء كانت ناتجة عن أحداث في بلد ما بدوافع معينة أو بجذور سياسية أو غيرها [١٥].

ساهم تصنيف الأزمات في تحديد أنواع مختلفة من الأزمات ومعرفة مستوى تكرارها، ووضع الإجراءات الوقائية والتصحيحية المحددة لكل أزمة بشكل مناسب، مما يمكن صاحب القرار من الاستعداد بوسائل داعمة. فيما يلي نظرة على المجالات الأربعة للأزمة التي تبرز في هذه المصفوفة[١٦]:

١- الأزمات التقليدية تُصنّف في المربع الأول من المصفوفة، وتكون قابلة للتنبؤ، وتتميز بإمكانية تحديد تأثيرها بشكل محدد. يحدث هذا النوع من الأزمات نتيجة لاستخدام أنظمة تكنولوجية خطرة، وقد تكون معقدة بشكل غير صحيح، مثل حوادث انفجار المصانع الكيميائية. بشكل نادر، تُصنّف الكوارث الطبيعية أو

الاجتماعية كأزمات تقليدية، احتمالية حدوث هذه الأزمات وتكاليف الوقاية منها والخسائر المحتملة والأضرار المصاحبة، فضلاً عن فقدان الأرواح والعواقب السياسية، عادة ما تكون معروفة وسهلة التنبؤ والتعامل معها. يمكن إدارتها والتأثير فيها بواسطة التدابير المضادة المحددة والمجربة، ويمكن التدخل والتنفيذ بسرعة بفضل تكرار حدوث مثل هذه الأزمات والخبرة المتراكمة في التعامل معها، على الرغم من عدم تشابه الأزمات التقليدية، يُمكن منع حدوثها من خلال تنفيذ نظام متكامل للجودة وإدارة الأزمة، وتهيئة الكوادر المؤهلة والتجهيزات الكفوءة، فضلاً عن التدريب والتنظيم الفعّال عند تنفيذ الأنشطة والإجراءات ذات الصلة بالأزمات التقليدية.

٢- الأزمات غير المتوقعة تُصنّف في المربع الثاني من المصفوفة: وهي الأزمات نادرة الحدوث التي لا يمكن التنبؤ بها بالطريقة نفسها التي يمكن بها التنبؤ با لأزمات التقليدية مثل حوادث الحرائق. تعد هذه الأزمات حساسة للتأثير فيها. يحدث هذا النوع من الأزمات نتيجة استخدام أنظمة تكنولوجية ذات خصائص شاذة أو بسبب الظروف الطبيعية، وتشكل تهديداً كبيراً بالخطر، لزيادة التأثير، وعلى الرغم من صعوبة تنفيذ التدابير الوقائية بسبب عدم قدرتنا على التنبؤ بحدوث الأزمات، يمكننا تخفيض مخاطر الحوادث المتكررة من خلال التحضير الجيد، من خلال تبادل المعلومات حول الأسباب قبل حدوث الأزمة، وتدريب فرق الطوارئ وتجهيزها لمواجهة المهام الصعبة بفعالية. يجب منح اللامركزية في اتخاذ القرارات لضمان استجابة سريعة عند حدوث الأزمات غير المتوقعة[١٧].

٣- الأزمات العنيفة: تلك الأزمات التي قد يكون من الصعب التأثير فيها لأنها عنيدة وغير مرنة، مثل الانفجارات النووية والهزات الأرضية وحوادث الازدحام والتدافع في الملاعب. تتجاوز هذه الأزمات الحدود التقليدية وتتطلب إجراءات مبتكرة

وغير معروفة للتعامل معها، مما يتطلب جهدًا مشتركًا لاسيما من الدول والمنظمات المعنية.

٤- الأزمات السياسية: تُعد هذه الأزمات الأخطر والأكثر ندرة، وتجمع بين عدم القدرة على التنبؤ وقوى التأثير المحدودة، مثل الهجمات الإرهابية. تظهر بشكل مفاجئ وتتميز بالتغيير السريع وضعف الخبرة، مما يجعل الاستعداد والاستجابة لها تحديًا صعبًا. تتطلب تلك الأزمات إجراءات غير معروفة وغير كفؤة، ويظل تحييدها أو منعها صعب المنال، مما يشير إلى أهمية التنظيم الأمني الفعال وتشكيل المجموعات الخبيرة للتعامل معها.

المطلب الثاني: الأزمة السياسية في العراق منذ عام ٢٠٠٣

شهدت المرحلة التي مر بها النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ مجموعة من الأزمات التي عكست أعلى مستويات من عدم الاستقرار السياسي في تاريخ العراق، بدأت تلك الأزمات تتجلى في إدارة الدولة للتوترات الاجتماعية والعنف الاجتماعي، بدلاً من الوسائل السياسية والدستورية المفترضة لإدارة الصراع، وبفعل التغييرات الخارجية التي أثرت على الحدود العراقية، وفي ظل التشتت الحكومي وتداخل الإرادات السياسية المحلية والخارجية، تزايد العنف نتيجة لعدم وجود استراتيجية موحدة للتصدي لحالة العنف [١٨].

ومع ذلك، بدأت حالة عدم الاستقرار الأمني تتحسن تدريجياً بعد عمليات تحرير المناطق التي كانت تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية مثل داعش، والتذبذب وعدم الاستقرار السياسي في العراق نتيجة لطبيعة المنظومة السياسية الجديدة التي نشأت بسرعة كبيرة بفعل التحولات السريعة التي شهدتها الساحة السياسية العراقية بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، نتيجة لانتقال العراق من نظام شمولي إلى نظام حكم ديمقراطي يجمع بين الفيدرالية

والإدارة المركزية خلق نظاما إداريا معقدا يتميز بالضبابية وعدم وجود استراتيجية واضحة للدولة [١٩].

عدم وجود برامج محددة لتحديد أولويات العمل ووضع القوانين، جنباً إلى جنب مع عدم وحدة القرار السياسي والصراع المستمر على السلطة، ساهم في إرباك الوضع السياسي والأمني في العراق، فشلت العملية السياسية في العراق في تأسيس أسس منهجيةواضحة لاختيار ممثلي الشعب العراقي، واعتمدت بدلاً من ذلك على أسس عرقية وطائفية وعشائرية، ينبغي بناء دولة قوية على الخبرات والكفاءات من الفئة التكنوقراطية لإدارة مؤسسات الدولة بدلاً من الاعتماد على الانتماء العرقي أو الطائفي[٢٠]، بعد عام ٢٠٠٣، ظهرت في الساحة العراقية أكثر من ٢٠٠ حزب وحركة سياسية، يمكن تصنيفها على النحو التالي[٢١] :

١- التيارات والأحزاب الدينية (الإسلامية): تشمل حزب الدعوة الإسلامي، الحزب الإسلامي العراقي، المجلس الأعلى الإسلامي في العراق، التيار الصدري، وحزب الفضيلة، وغيرها.

٢- الأحزاب القومية: تمثلها الأحزاب الكردية، مثل حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، حزب الاتحاد الإسلامي الكردستاني، وتيار التغيير الذي انبثق في محافظة السليمانية.

٣- الأحزاب والحركات الليبرالية: تشمل عدة اتجاهات، أبرزها حركة الوفاق العراقي، المؤتمر الوطني العراقي، الحزب الديمقراطي، وتجمع الديمقراطيين المستقلين.

٤- حركات وأحزاب تمثل الأقليات: منها الحزب الديمقراطي الآشوري، الجبهة التركمانية العراقية، والحركة اليزيدية من أجل الإصلاح والتقدم.

أثّر تواجد القوات الأمريكية في العراق على العملية السياسية يمكن فهمه من خلال ما جرى بعد انسحابها نهاية عام ٢٠١١، على الرغم من التزام الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ بنود اتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقعة بين البلدين، فقد أثر هذا الانسحاب على الواقع السياسي والأمني وأدى إلى نشاط المجموعات الإرهابية، فضلاً عن إلى تركز السلطة في أيدي النخب السياسية ذات النزعة القبلية، مما خلق بيئة مناسبة لعدم الاستقرار السياسي، كما لم تدرك ردود الأفعال الإقليمية تجاه العراق وتأثيراتها المستقبلية، بدأت ردود الفعل الحادة والانتقادات من الولايات المتحدة الأمريكية تجاه هذا المشهد، وتم حسم الأمر فيما بعد بتنفيذ اتفاقية سحب القوات، كانت الحكومة العراقية غير قادرة على تقديم رؤية واضحة لتداعيات الانسحاب الأمريكي، خاصة فيما يتعلق بملء الفراغ الأمني بعد الانسحاب[٢٢].

بعد احتلال القوات الأمريكية والبريطانية، ونتيجة غياب السلطة العراقية، تحولت الحدود إلى ممر آمن للجماعات الإرهابية والمرتزقة، وأيضًا لعناصر التخريب، في ظل الاحتلال الأمريكي والبريطاني وغياب الحكومة العراقية والقوى الأمنية الفعّالة، كانت البيئة العراقية مكانا مناسبًا للأفراد الذين يعملون ضمن جماعات مسلحة تخريبية وإرهابية، حيث تم تدمير كل المؤسسات الحكومية بالكامل بفعل تواطؤ واضح مع قوات الاحتلال[٢٣]، تم الكشف عن وثيقة سرية من قبل الجيش الأمريكي في إحدى مقار المخابرات العراقية، تتحدث عن استراتيجية ما بعد الاحتلال تتضمن تشكيل خلايا وتدريب المقاتلين على العمليات التمردية ودور الناشطين في الخراب والسرقة والهجمات المسلحة. كما تشير الوثيقة إلى تدمير مرافق حيوية مثل محطات الكهرباء والمياه[٢٤].

ويجب التمييز بين المقاومة والتمرد أو الإرهاب، حيث لا يجب ربط المقاومة بالأعمال الإرهابية التي تُنفّذها جهات متعددة مثل " جماعة الزرقاوي" و"القاعدة" وجهات أخرى

تابعة للموساد والاستخبارات الأمريكية، هذه الجماعات قامت بتنفيذ هجمات منظمة ومستمرة بدقة عالية منذ عام ٢٠٠٣، وزادت هذه الهجمات بعد انتخابات عام ٢٠٠٥، في محاولة لخلق عدم استقرار وما يُعرف بـ"التطهير الطائفي" في المناطق المختلطة[٢٥]، الذي تسبب في مخاطر كبيرة تؤثر على الاستقرار السياسي والأمني في البلاد، ذلك بسبب عدم وجود رؤية واضحة لمشروع سياسي وطني يجمع القوى السياسية الرئيسية في العراق. هذا فضلاً عن البيئة الإقليمية غير المستقرة، سواء في سوريا أو الجانبين الإيراني والتركي، اللذان ينفذان عمليات أمنية في شمال العراق ضد حزب العمال الكردستاني[٢٦].

تواجد مجموعات تابعة لتنظيم داعش الإرهابي فاقم من حدة من الأزمات السياسية والصراعات المسلحة التي تؤثر على العملية السياسية وتهدد النظام الديمقراطي والتنمية، في حين أن العملية السياسية في العراق معرضة للتهديد في أي وقت، إذا شعرت الأحزاب بأن مصالحها لم تحقق، مما يمكن أن يؤدي إلى تعثر العمل الحكومي وزيادة الصراعات الداخلية، لذلك فأن الحكومة العراقية تشكلت تحت ضغوط دولية وإقليمية متنافسة ومتضاربة، مما يجعل العراق ميداناً لتداعيات هذه التنافسات مرة أخرى، وبسبب التنافس الإقليمي والدولي، يمكن أن يفقد العراق استقلاليته وقدرته على اتخاذ القرارات بسبب ضغوط الأطراف المتنافسة.

شهد تشكيل حكومة العراق أزمات معقدة، سياسية وصحية واقتصادية، يجب مواجهتها بشكل شامل ومترابط في ظل إمكانيات محدودة وانقسام داخلي، هل تمتلك الحكومة القدرة على ذلك، تبدأ هذه الأزمات بالاحتجاجات التي اندلعت في بداية تشرين الأول ٢٠١٩، مدفوعة أساساً بالمطالب الاجتماعية والاقتصادية، وانتهاكات السيادة، والاستياء الشعبي

من سوء الحكم، والرفض العام للفساد المستشري في مؤسسات الدولة التي أدت إلى تحولها إلى مجموعات نخبوية [٢٧].

يواجه العراق تحديين رئيسين في الجانب الأمني، الأول يتعلق بفرض السيطرة على الساحة الأمنية بيد الدولة، أما التحدي الثاني، فيتمثل في مواجهة عودة نشاط تنظيم "داعش" الإرهابي، التحدي الأبرز أمام الحكومة الجديدة يرتبط بشكل وثيق بالاستحقاقات الأمنية والسياسية والاقتصادية، وهو كبح جماح الجماعات المسلحة في البلاد، حيث تتنافس بعض هذه الجماعات فيما بينها. تتمثل المهمة الأساسية في ضبط حركة وسلوك الفاعلين غير الحكوميين، مثل الفصائل والجماعات المسلحة، التي تمتلك الآن قوة عسكرية كبيرة وتتمتع بحرية الحركة والتأثير، من الناحية الأمنية، تحتاج الحكومة إلى بسط سلطتها على قوات الأمن العراقية لتحقيق الاستقرار الحقيقي في البلاد. العراق يعاني من وجود عدة وحدات شبه عسكرية متنوعة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى ضعف الجيش النظامي بعد تفكيكه ثم إعادة بنائه بعد الغزو الأمريكي في عام ٢٠٠٣، كجزء من عملية إزالة إرث النظام الدكتاتوري السابق. ومع ذلك، كان من الضروري إعادة بناء الجيش بعد انهياره أمام هجوم تنظيم "داعش" الإرهابي في عام ٢٠١٤ [٢٨].

المبحث الثاني: تداعيات وتأثير الأزمة السياسية في العراق على أمن واستقرار المنطقة

تعد الأزمة السياسية في العراق أحدى العوامل الرئيسة التي تؤثر على الأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها. تتسبب الأزمة السياسية في العراق في تداعيات سلبية تمتد إلى دول الجوار وتؤثر على الحالة الإقليمية بشكل عام، فتأثير الأزمة السياسية في العراق يمتد إلى الأمن والاستقرار في المنطقة من خلال تفاعل ديناميكي مع القضايا السياسية

والاقتصادية والاجتماعية. تتسبب هذه الأزمة في زيادة التوترات والصراعات في المنطقة، وتعزز الانقسامات الطائفية والعرقية، مما يؤثر على السلم والاستقرار الإقليمي.

فضلاً عن ذلك، تؤدي الأزمة السياسية في العراق إلى انعكاسات سلبية على الاقتصاد في المنطقة، حيث تقلص الاستثمارات وتضرب الثقة في الأسواق المالية، مما يؤثر على النمو الاقتصادي ويعرقل فرص التنمية، في هذا السياق، يتطلب التصدي لتداعيات الأزمة السياسية في العراق عمل شامل يشمل التعاون الإقليمي والدولي، وتعزيز الحوار والتفاهم بين الأطراف المعنية، ودعم عملية بناء الدولة والمؤسسات الديمقراطية في العراق لتحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة بأسرها.

المطلب الأول: تداعيات الأزمة في العراق على انتشار الإرهاب وانعدام الاستقرار

يُعد وجود بيئة آمنة ضرورياً، في حالة عدم وجود بيئة آمنة وتهديدات للحياة السياسية، يُصعب على المرشحين عرض برامجهم بحرية، ويصبح من الصعب على المواطنين التفاوض على الخيارات المتاحة. فيما يتعلق بالعراق، فإن الظروف الأمنية الصعبة بعد عام ٢٠٠٣ حرمت السياسة من الاستقرار، مما جعل حياة المواطنين في خطر، وأثر هذا على العمل الانتخابي[٢٩].

هذا الارتباك يؤثر ليس فقط على النظام السياسي بشكل عام، بل أيضًا على الأفراد، حيث الذين يمتلكون وسائل الحماية الخاصة بهم يختلف وضعهم عن المرشحين العزل الذين لا يجدون من يحميهم، والى جانب ذلك، يمكن أن يؤدي العنف السياسي إلى تأثير سلبي على المواطنين العاديين، سواء من خلال تأثيرهم في خياراتهم الانتخابية أو من خلال منعهم من المشاركة لصالح قوى أخرى، هذه الأوضاع المحيطة بالسياسة قد

حرمت النظام السياسي من مشاركة العديد من الشخصيات الوطنية المؤهلة، وسمحت لبعض الشخصيات غير المهنية بالسيطرة على الأمور لمدد طويلة [٣٠].

بعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، انتشر انعدام الأمن والاستقرار في الداخل العراقي ليمتد إلى الإقليم، و تنقسم الدوافع وراء تفشي ظاهرة الإرهاب في العراق إلى مجموعتين رئيسيتن من الأسباب، تشمل الأسباب الداخلية مؤسسات التنشئة الاجتماعية، التي تعد أساسية في مكافحة الإرهاب من خلال توعية المجتمعات، وفي هذا السياق، فإن تراجع دور هذه الوكالات في العراق قبل وبعد ٢٠٠٣ يُعد أحدى العوامل الرئيسة وراء انتشار الهجمات الإرهابية، أما الدوافع الدولية وراء تزايد هذه الظاهرة في العراق بعد ٢٠٠٣، فتشمل انحراف بعض المؤسسات عن دورها الواضح كوسائل توعية، والتي يجب أن تعزز الوعي الجماعي وتعمل على تقوية الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وتقوم بمنع الفكر المتطرف والثقافة المحرضة على الإرهاب، كما أن بعض وسائل الإعلام ودور العبادة والأحزاب السياسية قد تحولت إلى مراكز داعمة للفكر الإرهابي، مما زاد من تفاقم الإرهاب في العراق، لاسيما في الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ [٣١].

تقديم الجهود الناجحة لمكافحة الإرهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تطلب فحص القضايا التي أثرت على تفشي الظاهرة، أحد هذه القضايا هو الفشل في أداء وكالات التنشئة الاجتماعية العراقية، حيث أشعل هذا الفشل الشرارة الأولى لانطلاق التطرف والغلو للجماعات الإرهابية التي تدفقت إلى العراق بعد عام ٢٠٠٣، واستهدفت شرائح اجتماعية متعددة، بعد عام ٢٠٠٣، وجدت الجماعات الإرهابية الحواضن المناسبة لنشاطها في العراق ومن ثم الانتشار في المنطقة، حيث استغل بعضها فجوات في مؤسسات الدولة لتنفيذ أعمالها الإرهابية، مثل الوزارات الأمنية ووسائل الإعلام وبعض منظمات المجتمع

المدني، وذلك في سياق دعم وتشجيع أمريكي لبعض الجوانب لتجنب اصطدام محتمل مع الإرهاب [٣٢] .

في المدة من عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١، زادت القوات الأمريكية تواجدها في العراق، بعد انسحاب الولايات المتحدة، بدأت الجماعات الإرهابية، وبشكل خاص تنظيم "داعش" الإرهابي، في توسيع هجماتها الإرهابية داخل العراق، بدأ هذا التنظيم التوسع منذ عام ٢٠١٣ إلى سوريا وغيّر اسمه إلى "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، نجح في السيطرة على مناطق شاسعة في العراق مما أثر سلباً على العلاقات الأمنية مع الدول المجاورة، ولاسيما مع تركيا.

أدى صعود تنظيم "داعش" في عام ٢٠١٤ في العراق وسوريا إلى نزوح عشرات الآلاف من السوريين والعراقيين إلى مخيمات متعددة، بمن فيها "مخيم الهول" البارز الذي يقع بالقرب من الحدود بين العراق وسوريا. يدير هذا المخيم قوات سوريا الديمقراطية، وقد حذر خبراء ومؤسسات دولية وإقليمية من خطورة بقاء النازحين في المخيم. تقرير لصحيفة "وول ستريت جورنال الأمريكية" أشار إلى وجود عشرات الآلاف من المدنيين المرتبطين بـ "داعش" محتجزين في معسكرات، بما في ذلك "مخيم الهول" في شمال شرقي سوريا، يعتبر الخبراء المخيم "قنبلة موقوتة" بسبب القلق المستمر من تشكيل جيل جديد من الجهاديين في تلك المخيمات، مما يشكل تهديدًا لأمن الشرق الأوسط، ولاسيما العراق نظرًا لقرب المخيم من حدوده [٣٣].

على الصعيد الداخلي، يمكن أن يكون الانموذج الفيدرالي في العراق مثالاً يحتذى به لدول أخرى مثل مصر، سوريا، والسعودية. يُعد هذا الانموذج تجربة في ضعف القوى الإقليمية الشاملة لصالح القوى العالمية، وذلك عندما تتحول تلك الدول إلى مراكز للصراع

والتنافس المحلي، تماماً كما يحدث في العراق عبر الصراعات بين الأحزاب السياسية وبين الأقاليم والمحافظات والسلطة المركزية، مما يمثل انموذجاً مستقبلياً لدول المنطقة[٣٤].

من ناحية أخرى، على المستوى الإقليمي، تشكل التحديات المتصاعدة والتوترات السياسية ضغطاً وتهديداً أساسياً على الأمن القومي العراقي، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع إيران وتركيا. على سبيل المثال إيران، هي دولة مجاورة للعراق، تواجه فيها التهديد الأمريكي مباشرة على حدودها، وعليه تعمل على مواجهة هذا التواجد بوسائل سياسية وعسكرية متعددة، من خلال تعاونها مع قوى سياسية وأحزاب عراقية متنوعة. فضلاً عن ذلك، الحملة الأمريكية على العراق تستهدف تحقيق أهداف مرتبطة بطبيعة المجتمع العراقي، في ظل تأثير النفوذ الإيراني والجهود المبذولة للحد منه من خلال تحالفاتها داخل العراق وخارجه [٣٥].

المطلب الثاني: أبعاد الأزمة السياسية على الصعيدين الداخلي والإقليمي

تكمن جذور أزمات العراق في ضعف وهشاشة النظام السياسي، الذي نشأ نتيجة لمحاصصة طائفية وعرقية بدأت في عام ٢٠٠٣، بعد أول انتخابات تشريعية في عام ٢٠٠٥، تمكنت الأحزاب الحاكمة من السيطرة على الساحة السياسية وظلت مسيطرة حتى الآن، مع تباين طفيف في نفوذ بعضها على مر السنوات[٣٦].

لعقود طويلة، كان العراق قوة إقليمية مؤثرة في الشرق الأوسط، مساهماً في توازنها الاستراتيجي، حتى خلال تسعينيات القرن الماضي، على الرغم من العزلة الدولية والإقليمية بسبب حرب الخليج الثانية، استمر العراق كلاعب أساس في المنطقة. لكن بعد الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣، تغيرت الديناميكية، وخرج العراق من المعادلة الإقليمية والعربية، تحوّلت القوى الإقليمية، خاصة إيران وتركيا، لتعبئة الفراغ الذي خلفه

العراق، محاولة استغلال الوضع لصالحها، بينما يؤثر العراق بشكل إيجابي وسلبي على الاستقرار في المنطقة، نظرًا للروابط والتداخلات مع الدول الأخرى. من بين الأمثلة البارزة اجتياح الكويت عام ١٩٩٠ والاحتلال الأمريكي للعراق، اللذان زادا من حدة الفوضى والاضطرابات، سواء داخل دول المنطقة أو على الصعيد الإقليمي بشكل عام، سواء سياسيًا أو اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو أمنيًا.

تجربة الأحزاب العراقية في الحكم تعود إلى عام ١٩٩٢، باستثناء الحزبين الكرديين الديمقراطي والاتحاد. تعتمد هذه الأحزاب على الاجتهاد الحزبي والقرارات الارتجاليةبدلاً من الدراسات والتقصي والبحث، وتتنافس على السلطة بناءً على المحاصصة الطائفية والقومية. تتحمل جميع هذه الأحزاب مسؤولية الوضع الحالي في العراق، على الرغممن الإنفاق الهائل منذ عام ٢٠٠٥ دون رؤية نتائج إيجابية على الأرض.

على المستوى الداخلي تبرز مجموعة من الأزمات التي تعتبر جوهرية بالنسبة العراق وهي:

أولاً– الدستور العراقي والنظام الانتخابي: تم وضع دستور العراق لعام ٢٠٠٥ في مدة قصيرة من قبل عدد قليل من السياسيين، مما جعله غير عادل من الناحية السياسية، حيث جاءت بعض أحكامه مقيدة لبناء المشروع الديمقراطي في العراق، خاصة في ظل الظروف غير الاعتيادية التي مر ويمر بها البلد، وبالنسبة للنظام الانتخابي، فإنه يعتبر واحدًا من أهم المؤسسات في المجتمع الديمقراطي، واعتماد نظام انتخابي ثنائي (قائمة مغلقة أو مفتوحة) هو طريقة لضمان مصلحة الأحزاب قبل ضمان مصلحة المواطن[٣٧].

ثانياً– تعددية الأحزاب: تعددية الأحزاب ضرورية للديمقراطية، ولكنها قد تتحول إلى فوضى عندما تفتقد التنظيم القانوني اللازم، لذلك، يجب وضع قوانين تنظيمية للأحزاب

تضمن عملها بطريقة تخدم الهدف الذي تأسست من أجله، هذا هو ما يفتقده الواقع العراقي حالياً، حيث لا يزال العراقيون غير قادرين على وضع قانون ينظم وجود الأحزاب وعملها بشكل فعال [٣٨].

ثالثاً– الفيدرالية: تطبيق مبدأ الفيدرالية هو أحد العوامل الداخلية الفاعلة في بناء الدولة العراقية، يمنح تطبيق الفيدرالية صلاحيات أكبر ومتعددة للأقاليم على حساب السلطة المركزية، وفقًا للدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في المادة الرابعة التي أكدت أن العراق هو دولة فيدرالية اتحادية، يمكن أن يكون نموذج الدولة الفيدرالية القائمة في العراق حالياً على أساس العرق، وقابل للتحول إلى انموذج فيدرالي طائفي في المستقبل، قد يكون هذا الانموذج نموذجاً يساهم في إزاحة القوة القومية المركزية التي تسعى إلى تحقيق التوازن الإقليمي [٣٩].

مما زاد من صعوبة الأمور أن الولايات المتحدة الأمريكية، التي قادت عملية التغيير في العراق عام ٢٠٠٣، أو بالأحرى تورطت فيها، لم تخف رغبتها في تكرار هذه التجربة في الدول المجاورة، معتقدة بنجاحها في العراق، هذا الانفتاح والوضوح الأمريكي أثار شعورًا عامًا لدى الدول المحيطة بالعراق بأن هناك فشلًا محتمًا للتجربة الأمريكية، وتم إحباطها قبل أن تكون جاهزة للتصدير، أما الطرق التي تبعتها الدول المجاورة لإفشال التجربة العراقية، فكانت متنوعة، بدءًا من التدخل العسكري وصولًا إلى دعم بعض الجماعات المسلحة، ومن خلال وسائل الإعلام التي نقلت مواد فكرية مختلفة، مما أسهم في إشاعة الفوضى داخل العراق بشكل خاص والمنطقة بشكل عام [٤٠].

التهديدات الداخلية تشكل خطرًا كبيرًا على الأمن القومي العراقي، نتيجة للتوترات بين القوى السياسية التي تعرقل استقرار البلاد وتعيق التوافق، إلى جانب انعدام الاستقرار في النظام السياسي، يرتبط هذا بشكل كبير بتورط العديد من القوى والأحزاب والتيارات

السياسية مع فواعل وقوى إقليمية، حيث أن العراق يواجه تحديات عدة تهدد أمنه القومي داخليًا من خلال:

١- الإرهاب: تشكل الجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) تهديدًا كبيرًا، حيث تواصل نشاطها في بعض المناطق وتنفذ هجمات على المدنيين والقوات الأمنية، مما يعرض استقرار البلاد للخطر [٤١].

٢- الصراعات الطائفية والعرقية: تعاني البلاد من توترات مستمرة بين المكونات العرقية والطائفية، مما تعزز الانقسامات السياسية والاجتماعية وتقسم المجتمع العراقي.

٣- النزاعات على الموارد: يشهد العراق صراعًا داخليًا بين المكونات السياسية والعشائرية للسيطرة على الموارد الطبيعية، لاسيما النفط، مما يعرقل التنمية والاستقرار.

٤- ضعف الأجهزة الأمنية: تعاني القوات الأمنية من ضعف في التدريب والتجهيزات والتنسيق، مما يجعلها غير قادرة على مكافحة الجريمة والإرهاب بفعالية، ويتيح الفرصة للجماعات المتطرفة والمجرمين لنشاطٍ حر وتهديد الأمن الداخلي.

شهدت الأجهزة الأمنية في العراق تحسنًا كبيرًا، حيث تم إدماج العديد من الدروس المستفادة في تدريب وإعداد القوات للانتشار في المستقبل، كما استفادت وحدات هذه الأجهزة من زيادة الموارد، هذا التحسن في أداء المؤسسة الأمنية العراقية أدى إلى تحسين الوضع الأمني، حيث ساهم في تحديد العدو وجمع المعلومات وتحليلها. اتبعت مؤسسة الاستخبارات العراقية أسلوبًا مزدوجًا يجمع بين التقنيات الحديثة والجهود البشرية، مما ساعد في تنفيذ عمليات دفاعية وهجومية [٤٢]، ازدادت أهمية دور الأجهزة الأمنية وخاصة جهاز المخابرات العراقية بعد عام ٢٠١٤ نتيجة الانتكاسات الأمنية التي أثرت بشكل

كبير على أنشطة هذه الأجهزة في البيئة الأمنية الداخلية. يتماشى ذلك مع نظرية "الاثبثاق والأفول" التي تتناول صعود وانحسار الأدوار الاستخباراتية، وقد أثر الضغط الأمني الناتج عن أحداث عام ٢٠١٤، والتي شهدت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على مناطق واسعة في العراق، بشكل فعّال على أسلوب إدارة أجهزة الاستخبارات، نتيجة لذلك، تم إعادة النظر في الهيكلية والتنظيم والأساليب والأداء للأجهزة الأمنية المختلفة على المستوى الوطني، جاء ذلك استجابة للحاجة الملحة لدور فعال لهذه الأجهزة بسبب حجم التهديدات الأمنية التي تعصف بالعراق، والتي زادت من وتيرة الاعتداءات الإرهابية[٤٣].

وقد قد أعلن رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني عن تخصيص خمسة تريليونات دينار (ما يعادل ٣,٨٢٦ مليار دولار) لدعم القدرات التسليحية للقوات العراقية، من بين هذا المبلغ تم رصد ثلاثة تريليونات دينار (٢,٢٩٥ مليار دولار) في موازنة العام الحالي لتطوير تسليح القوات بمختلف صنوفها، وقد جاء هذا التصريح في إطار سعي العراق لبناء منظومته العسكرية عبر شراء أسلحة جديدة من عدة دول، بما في ذلك دول أوروبية وآسيوية، بالإضافة إلى روسيا، خاصة في مجالات الدفاع الجوي والرادارات [٤٤].

يؤدي العراق دورًا محوريًا في الإخلال الإقليمي، حيث أصبح ساحة للصراعات الإقليمية وميدانًا لتصفية الحسابات بين القوى المتنافسة على النفوذ. تسعى الدولة حاليًا إلى تجنب التحول إلى ساحة للصراعات بين الدول المتنازعة في المنطقة، وتعمل على تعزيز علاقاتها مع مختلف دول الجوار بما يتماشى مع مصالح العراق وتلك الدول، إضافةً إلى ذلك، تبنّى العراق توجهًا جديدًا يتمثل في دوره كوسيط لحل النزاعات بين الدول الإقليمية المتصارعة. ومن أبرز الأدوار التي قام بها العراق هو الوساطة في الصراع السعودي الإيراني، حيث استضاف محادثات في بغداد هي الأولى منذ قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام ٢٠١٦ [٤٥].

كما عُقد مؤتمر بغداد للشراكة والتعاون في ٢٨ آب ٢٠٢١، الذي شكل خطوة مهمة نحو تسوية الخلافات بين العديد من دول المنطقة التي تعاني من الصراعات. وقد أسفر المؤتمر عن لقاءات ثنائية بين دول مثل مصر وقطر، والإمارات وتركيا، فضلاً عن اجتماع بين الوفد الإماراتي والوفد الإيراني، وأشار وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين، إلى دور العراق في تسوية الخلافات من خلال هذا المؤتمر، مؤكدًا أن بغداد تمكنت من جمع قوى ودول كانت بينها مشاكل عديدة. وأضاف أن بغداد خلقت بيئة حوارية بدلًا من الصراعات، مما أدى إلى تعاون مشترك في المحيط الإقليمي وحل المشكلات عبر الحوار. كل ذلك أسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي [٤٦].

تُظهر اللوحة الاستراتيجية الإقليمية العربية تحديات حقيقية ومجموعة من المتناقضات الجيوسياسية، في سياق تفاعلات الدول المحيطة بالعراق. ويمكن لأي مراقب أن يلاحظ التباين الواضح في مواقف الدول تجاه دور ومستقبل العراق. يراهن رئيس الوزراء السابق الكاظمي على اتباع نهج توافقي يعزز من طرح نقاط مشتركة لتقريب وجهات النظر بين الدول، وتقليص الخلافات وتعزيز الأمن الإقليمي، من خلال السياسات الأمنية المشتركة التي تتشكل من الوحدات السياسية في النظام الإقليمي، بهدف تجنيب العراق المخاطر الناجمة عن طبيعة الصراع الدولي والإقليمي في المنطقة [٤٧]

ملف الأمن ومكافحة الإرهاب: يتطلب إعادة هيكلة قوات الأمن العراقية وكبح الميليشيات الخارجة عن القانون كوسيلة لتحقيق تهدئة دائمة، ومنع العراق من أن يصبح ساحة للاشتباك بين الولايات المتحدة وإيران، يُعتبر هذا الملف من أبرز القضايا التي تشغل الرأي العام الإقليمي والدولي، لاسيما بعد أن تمكن الإرهاب من السيطرة على ثلث مساحة العراق الجغرافية، مما أدى إلى انقسامات طائفية، كما أن استمرار وجود فلول التنظيمات الإرهابية، سواء كانت خلايا نائمة أو ناشطة، يمثل خطرًا حاليًا ومستقبليًا، لاسيما في

المناطق التي تشهد تماسًا طائفيًا حول العاصمة بغداد، وكذلك في الخط القومي بين إقليم كردستان والمناطق الوسطى من البلاد، تستدعي التحديات الحالية والمحتملة أمام التحولات السياسية والعسكرية في المنطقة، لاسيما مع انسحاب القوات الأمريكية من العراق وتقليص وجودها، وتعزيز المسار التفاوضي بين الدول العربية والإقليمية في ظل التحديات السياسية والأمنية التي تواجه العلاقات الحالية والمستقبلية.

الخاتمة

شكلت الأحداث والتطورات التي حصلت في العراق منذ عام ٢٠٠٣ والغزو الأمريكي الذي أدى إلى فوضى كبيرة وانقسامات حادة في الداخل العراقي، إلى إيجاد أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية سواء على المستوى الداخلي في العراق، وانعكاساته على المستوى الإقليمي ولاسيما دول الجوار.

إن الأزمة السياسية في العراق تظل مسألة حيوية تؤثر على الأمن والاستقرار في المنطقة بشكل مباشر، تاريخياً، شهد العراق تحديات سياسية هائلة بعد العام ٢٠٠٣، حيث تسببت الاضطرابات والصراعات الداخلية في إثارة موجة من عدم الاستقرار في المنطقة بأسرها. تأثيرات هذه الأزمة لم تقتصر على العراق فقط، بل امتدت لتلامس الدول المجاورة وحتى المنطقة بأكملها.

أدى استمرار الأزمة السياسية في إلى مزيد من عدم الاستقرار والتوتر في المنطقة، مما يزيد من تعقيد المشهد السياسي ويفتح الباب أمام التدخلات الخارجية التي تزيد من التوترات الإقليمية، وبما أن العراق يُعد من الدول الرئيسة في المنطقة، فإن استقراره يلعب دورًا حاسمًا في تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط بأسره.

الاستنتاجات

١- ساهم الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ إلى انتشار الفوضى وتفكك الدولة العراقية مما أدى بالتالي إلى وجود انقسامات عميقة على مستوى التيارات والأحزاب السياسية وهذا انعكس بدوره على الواقع الاجتماعي والأمني لاحقاً.

٢- أدت تداعيات الغزو الأمريكي للعراق إلى انتشار انعدام للأمن والاستقرار على المستوى الداخلي للبلد من خلال وجود جماعات مسلحة تنتمي انتماءات ضيقة، وعليه وجود انقسامات اجتماعية وسياسية خطيرة مازالت البلاد تعاني من آثارها حتى اليوم.

٣- بعد الانسحاب الأمريكي للعراق، أخذ نفوذ الجماعات والتنظيمات الإرهابية وسيطرتها يتسع بشكل تدريجي في البلاد مما شكّل انعدام للاستقرار وتهجير ممنهج للسكان، وعليه أدى هذا لاتساع نطاق الإرهاب على المستوى الإقليمي.

٤- منذ بدء أحداث ما يسمى "الربيع العربي" عام ٢٠١١ ونتيجة لانتشار الإرهاب في العراق وتداعياته أيضاً على دول الجوار، أدى ذلك إلى وجود انعدام في الاستقرار الإقليمي، لا سيما أن العراق يعد دولة محورية وفاعلة في الشرق الأوسط، وذو أهمية استراتيجية بالنسبة للقوى الإقليمية والدولية.

الهوامش

[١] نصير الزبيدي، إدارة الولايات المتحدة للازمات الدولية، دار الجنان للتوزيع والنشر، عمان، ٢٠١١، ص١٧.

[٢] مالك العيسوي، الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الاستراتيجية الأمريكية، العرب للتوزيع والنشر، ٢٠١٤، ص١٥.

[٣] غيث الربيعي، ماهية الأزمة الدولية... دراسة في الإطار النظري، مجلة العلوم السياسية، المجلد٢٢، العدد ٤٢، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١١، ص٤.

[٤] محمد المرعول، الأزمات مفهومها وأسبابها وآثارها ودورها في تعميق الوطنية، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠١٤، ص.21

[٥] محمد المرعول، الأزمات مفهومها وأسبابها وآثارها ودورها في تعميق الوطنية، المصدر السابق، ص٢٥.

[٦] محسن الخضري، إدارة الأزمات والكوارث، مكتبة النيل والفرات، مصر،١٩٩٠، ص٦٠.

[٧] عباس العماري، إدارة الأزمات في عامل متغير، مركز الترجمة والنشر، الأهرام، القاهرة، ١٩٩٣، ص٢٦.

[٨] محمد السيد، الإدارة الاستراتيجية مفاهيم وحالات، القاهرة، الدار الجامعية، ٢٠٠٧، ص٢٧.

[٩] رهام عودة، واقع إدارة الأزمات في مؤسسات التعليم العالي بقطاع غزة دراسة تطبيقية على الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٨، ص١١.

[١٠] ستيف البريخت، إدارة الأزمات، فن الدفاع عن النفس للشركات، الشركة العربية للإصدار العلمي، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٩.

[١١] محمود جاد الله، إدارة الأزمات، دار أسامة للتوزيع والنشر، ٢٠١٠، ص٦.

[12] Laurrence Barrton, Crrisis in Orrganization Maanaging & Coommunicating in the heeat of chaos, south weestern, U.S.A.., 1993, p.2.

[١٣] إيثار محمد، استراتيجية إدارة الأزمات : تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة بغداد كلية الإدارة و الاقتصاد، المجلد ١٧، العدد٦٤، ٢٠١١، ص٥٠.

[١٤] عز الدين الرازم، التخطيط للطوارئ وإدارة الأزمات في المؤسسات، دار الخواجا للتوزيع والنشر، عمان، ١٩٩٥، ص٢٩.

[١٥] فهد الشعلان، إدارة الأزمات: الأسس- المراحل- الآليات، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٢، ص٨٧.

[١٦] إيثار محمد، استراتيجية إدارة الأزمات : مصدر سابق، ص٥٤-٥٥.

[١٧] إيثار محمد، استراتيجية إدارة الأزمات : تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي، مصدر سابق، ٢٠١١، ص٥٥.

[١٨] هيثم صيوان، فساد الطبقة السياسية في العراق: دراسة اقتصادية، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٨٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص٥٧.

[١٩] أمل هندي، الانتخابات العراقية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، العدد٢١، ٢٠١٠، ص٢٢٨.

[٢٠] عبد الجبار أحمد، العراق من التحول الديمقراطي إلى التماسك الديمقراطي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، العدد٢١، ٢٠١٠، ص٢٩٧.

[٢١] محمد القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الامريكية تجاه العراق، دراسةمستقبلية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٣، ص١٨٩-١٩٠

[٢٢] حسين شلوش، العراق بين الشراكة الأمريكية وضغوط التداعيات السورية، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، مجلة حمورابي للدراسات، العدد٤، بغداد، ٢٠١٢، ص٢٦٣-٢٦٤.

[٢٣] رائد الحامد، المرتزقة في العراق: ميليشيات وفرق الموت، في مجموعة باحثين، الاحتلال الأمريكي للعراق المشهد الأخير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص٦٧.

[٢٤] إيان دوغلاس، الولايات المتحدة في العراق جريمة إبادة جماعية، في مجموعة باحثين، العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٦.

[٢٥] الحرب العراقية المقبلة الطائفية والصراع الأهلي، تقرير الشرق الأوسط رقم (٥٢) في ٢٧ شباط، ٢٠٠٩، ص٢.

[٢٦] توماس ماينر، الخروج من العراق استراتيجيات متنافسة، مركز الإمارات للدراسات والبحث و الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٠٧، ص٧.

[٢٧] عادل ثجيل، السياسة والأمن في العراق: تحديات وفرص، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان، ٢٠٢٠، ص٨.

[٢٨] المصدر السابق، ص١٠.

[٢٩] غسان الحبال، الانتخابات نجحت في ديمقراطية الطوائف فهل يهدد صراع المذاهب نتائجها، مجلة آفاق المستقبل، العدد١، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٩، ص٤٤-٤٨.

[٣٠] عدي الحسين، العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٠، ص٧٠-٧١.

[٣١] أحمد صالح العساف، المدخل إلى البحوث في العلوم، مكتبة العبيكان للنشر والطباعة، الرياض، ١٩٩٥، ص٢٢.

[٣٢] هيفاء أحمد، ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، بغداد، ١٩٩٨، ص٣-٥.

[٣٣] علي كريم، الأمن القومي العراقي قراءة في بيئة التهديدات والتحديات، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٤/٧/١٦، مستحصل عليه من الرابط: https://www.alnahrain.iq/post/1142، تاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٣.

[٣٤] حسين وهيب، ملامح التحول في النظم العربية، أوراق دولية، العدد٢٠١٥، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠١٢، ص٥-٧.

[٣٥] إبراهيم البيضاني، الدولة العراقية الهشة: نتاج داخلي أم ضرورة أمريكية، مجلة حمورابي، العدد٩، مركز حمورابي للدراسات والأبحاث، بغداد،٢٠١٤ ص٢٧

[٣٦] فرهاد علاء الدين، دولة تتهاوى: فشل أمن العراق ونظامه السياسي، مركز واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ٢٠٢١/٦/٢، مستحصل عليه من الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/dwlt-tthawy-fshl-amn-alraq-wnzamh-alsyasy، تاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٤.

[٣٧] ذوالفقار علي هندول، المتغيرات المؤثرة في القرار الاستراتيجي للأمن الوطني جامعة الكوفة، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد٥٩، ٢٠٢٠، ص١٢٥.

[٣٨] حافظ الدليمي، المشروع الديمقراطي في العراق (الواقع والطموح) دراسة نقدية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، مجلة قضايا سياسية، العدد٢٩-٣٠، ٢٠١٢، ص٧٩.

[٣٩] حافظ الدليمي، المشروع الديمقراطي في العراق (الواقع والطموح) دراسة نقدية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، مجلة قضايا سياسية، العدد٢٩-٣٠، ٢٠١٢، ص٧٩.

[٤٠] صمويل بيرغر و ستيفن هادلي، العناصر الرئيسة لاستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، نشرة العراق في مراكز الأبحاث، العدد١٢٥، مركز الدراسات الاستراتيجية، كربلاء، ٢٠١٥،' ص٤-٧

[٤١] المقاتلون الإرهابيون الأجانب دليل لمعاهد التدريب القضائي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، ٢٠٢١،ص٢١.

[٤٢] اوميد فتاح، تأثير الاستخبارات في الحرب ضد الإرهاب في العراق، مركز الدراسات المستقبلية، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد ١، العدد ٠، كردستان، ٢٠١٨، ص٢٤.

[٤٣]المصدر السابق، ص٢٥-٢٦.

[٤٤] مؤد الطرفي، العراق يخصص مليارات لتأمين أجوائه وتطوير قدراته التسليحية، الادبندنت عربية، ٢٠٢٤/٦/٢٥، مستجصل عليه من الرابط: https://www.independentarabia.com/node/591716، تاريخ ٢٠٢٤/١١/٢٩

[٤٥] مثنى العبيدي، تطورات الساحة العراقية ومستقبل الاستقرار الإقليمي، رئاسة مجلس الوزراء العراقي– مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٤/٢/١٥، مستحصل عليه من الرابط: https://www.idsc.gov.eg/Article/details/6691، تاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٤.

[٤٦] المصدر السابق.

[٤٧] خالد السحاتي، قمَّة الجوار الإقليميّ للعراق: آفاقٌ وتحدِّياتٌ، رئاسة مجلس الوزراء العراقي– مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢١/١٠/٢٧، مستحصل عليه من الرابط: https://www.idsc.gov.eg/Article/details/6266، تاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٤.

قائمة المصادر

أولاً– المصادر العربية

١– المقاتلون الإرهابيون الأجانب دليل لمعاهد التدريب القضائي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، ٢٠٢١.

٢– غيث الربيعي، ماهية الأزمة الدولية... دراسة في الإطار النظري، مجلة العلوم السياسية، المجلد٢٢، العدد ٤٢، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١١.

٣- إبراهيم البيضاني، الدولة العراقية الهشة: نتاج داخلي أم ضرورة أمريكية، مجلة حمورابي، العدد٩، مركز حمورابي للدراسات والأبحاث، بغداد،٢٠١٤.

٤- اوميد فتاح، تأثير الاستخبارات في الحرب ضد الإرهاب في العراق، مركز الدراسات المستقبلية، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد ١، العدد ٠، كردستان، ٢٠١٨.

٥- أحمد صالح العساف، المدخل إلى البحوث في العلوم، مكتبة العبيكان للنشر والطباعة، الرياض، ١٩٩٥

٦- أمل هندي، الانتخابات العراقية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، العدد٢١، ٢٠١٠.

٧- إيان دوغلاس، الولايات المتحدة في العراق جريمة إبادة جماعية، في مجموعة باحثين، العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨.

٨- إيثار محمد، استراتيجية إدارة الأزمات : تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة بغداد كلية الإدارة و الاقتصاد، المجلد ١٧، العدد٦٤، ٢٠١١.

٩- إيثار محمد، استراتيجية إدارة الأزمات : تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي، مصدر سابق، ٢٠١١.

١٠- توماس ماينر، الخروج من العراق استراتيجيات متنافسة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٠٧

١١- حافظ الدليمي، المشروع الديمقراطي في العراق (الواقع والطموح) دراسة نقدية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، مجلة قضايا سياسية، العدد٢٩-٣٠، ٢٠١٢.

١٢- حافظ الدليمي، المشروع الديمقراطي في العراق (الواقع والطموح) دراسة نقدية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، مجلة قضايا سياسية، العدد٢٩-٣٠، ٢٠١٢.

١٣- الحرب العراقية المقبلة الطائفية والصراع الأهلي، تقرير الشرق الأوسط رقم (٥٢) في ٢٧ شباط، ٢٠٠٩.

١٤- حسين شلوش، العراق بين الشراكة الأمريكية وضغوط التداعيات السورية، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، مجلة حمورابي للدراسات، العدد٤، بغداد، ٢٠١٢.

١٥- حسين وهيب، ملامح التحول في النظم العربية، أوراق دولية، العدد٢٠١٥، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠١٢.

١٦- خالد السحاتي، قمَّة الجوار الإقليميّ للعراق: آفاقٌ وتحدِّياتٌ، رئاسة مجلس الوزراء العراقي- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢١/١٠/٢٧، مستحصل عليه من الرابط: https://www.idsc.gov.eg/Article/details/6266، تاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٤.

١٧- ذوالفقار علي هندول، المتغيرات المؤثرة في القرار الاستراتيجي للأمن الوطني العراقي، جامعة الكوفة، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد٥٩، ٢٠٢٠.

١٨- ذوالفقار علي هندول، المتغيرات المؤثرة في القرار الاستراتيجي للأمن الوطني العراقي، جامعة الكوفة، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد٥٩، ٢٠٢٠.

١٩- رائد الحامد، المرتزقة في ا: ميليشيات وفرق الموت، في مجموعة باحثين، الاحتلال الأمريكي للعراق المشهد الأخير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧

٢٠- رهام عودة، واقع إدارة الأزمات في مؤسسات التعليم العالي بقطاع غزة دراسة تطبيقية على الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٨.

٢١- ستيف ألبريخت، إدارة الأزمات، فن الدفاع عن النفس للشركات، الشركة العربية للإصدار العلمي، القاهرة، ٢٠٠٨.

٢٢- صمويل بيرغر و ستيفن هادلي، العناصر الرئيسة لاستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، نشرة العراق في مراكز الأبحاث، العدد١٢٥، مركز الدراسات الاستراتيجية، كربلاء، ٢٠١٥.

٢٣- عادل ثجيل، السياسة والأمن في العراق: تحديات وفرص، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان، ٢٠٢٠.

٢٤- عباس العماري، إدارة الأزمات في عامل متغير، مركز الترجمة والنشر، الأهرام، القاهرة، ١٩٩٣، ص٢٦.

٢٥- عبد الجبار أحمد، العراق من التحول الديمقراطي إلى التماسك الديمقراطي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، العدد٢١، ٢٠١٠

٢٦- عدي الحسين، العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٠،.

٢٧- عز الدين الرازم، التخطيط للطوارئ وإدارة الأزمات في المؤسسات،دار الخواجا للتوزيع والنشر، عمان، ١٩٩٥.

٢٨- علي كريم، الأمن القومي العراقي قراءة في بيئة التهديدات والتحديات، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٤/٧/١٦، مستحصل عليه من الرابط: https://www.alnahrain.iq/post/1142، تاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٣.

٢٩- غسان الحبال، الانتخابات نجحت في ديمقراطية الطوائف فهل يهدد صراع المذاهب نتائجها، مجلة آفاق المستقبل، العدد١، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٩

٣٠- فرهاد علاء الدين، دولة تتهاوى: فشل أمن العراق ونظامه السياسي، مركز واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ٢٠٢١/٦/٢، مستحصل عليه من الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/dwlt-tthawy-fshl-amn-alraq-wnzamh-alsyasy، تاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٤.

٣١- فهد الشعلان، إدارة الأزمات: الأسس- المراحل- الآليات، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٢

٣٢- مالك العيسوي، الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الاستراتيجية الأمريكية، العرب للتوزيع والنشر، ٢٠١٤.

٣٣- مثنى العبيدي، تطورات الساحة العراقية ومستقبل الاستقرار الإقليمي، رئاسة مجلس الوزراء العراقي- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٤/٢/١٥، مستحصل عليه من الرابط: https://www.idsc.gov.eg/Article/details/6691، تاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٤.

٣٤- محسن الخضري، إدارة الأزمات والكوارث، مكتبة النيل والفرات، مصر، ١٩٩٠.

٣٥- محمد السيد، الإدارة الاستراتيجية مفاهيم وحالات، القاهرة ،الدار الجامعية، ٢٠٠٧.

٣٦- محمد المرعول، الأزمات مفهومها وأسبابها وآثارها ودورها في تعميق الوطنية، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠١٤.

٣٧- محمود جاد الله، إدارة الأزمات، دار أسامة للتوزيع والنشر، ٢٠١٠.

٣٨- نصير الزبيدي، إدارة الولايات المتحدة للازمات الدولية، دار الجنان للتوزيع والنشر، عمان، ٢٠١١.

٣٩- هيثم صيوان، فساد الطبقة السياسية في العراق: دراسة اقتصادية، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٨٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١.

٤٠- هيفاء أحمد، ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، بغداد، ١٩٩٨.

ثانياً- المصادر الأجنبية

1- Laurence Barton, Crisis in Organization Managing & Communicating in the heat of chaos, south western, U.S.A.., 1993.